

Distr.: General
16 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه الاستنتاجات التي خلص إليها رئيس المؤتمر الدولي لدعم
الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، المعقود في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في
شرم الشيخ، مصر (انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا ما تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة
الاستثنائية الطارئة العاشرة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) ماجد عبد العزيز

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة
استنتاجات رئيس المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار
قطاع غزة*

مبادرة من جمهورية مصر العربية، عقد "المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة" في شرم الشيخ يوم ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، برئاسة مصر وبرئاسة مشاركة من النرويج بهدف الاستجابة لاحتياجات الإغاثة الفورية وإعادة الإعمار للشعب الفلسطيني في قطاع غزة في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي.

وقد أعرب المشاركون عن قلقهم لعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول تثبيت التهدة في غزة، كما أعربوا عن دعمهم للجهود المصرية المتواصلة لتثبيت الوقف الهش لإطلاق النار ولتحقيق تهدئة طويلة الأمد. وأكد المشاركون على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية بما يتماشى وقرارات الجامعة العربية. وأعربوا عن دعمهم للجهود التي تبذلها مصر في هذا الشأن. واعتبروا أن تحقيق المصالحة والتهدة مطلبان ضروريان لإنجاح جهود الإعمار التي تضطلع بها الدول المانحة.

وفي حين شدد المشاركون على أن قطاع غزة يعد جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، والتي ستقام عليها الدولة الفلسطينية مستقبلاً، فقد أعادوا التأكيد على أن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة يستلزم، ضمن أمور أخرى، دعماً متواصلاً من المجتمع الدولي، كما نادى المشاركون بزيادة الدعم المالي والاقتصادي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد العديد من المشاركين على أهمية حرية النفاذ لنجاح عملية الإغاثة وإعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، طالبوا بالفتح الفوري والدائم وغير المشروط لكافة معابر إسرائيل مع قطاع غزة وذلك لإتاحة حرية الحركة للأشخاص والبضائع إلى داخل غزة بشكل يمكن الفلسطينيين من استعادة الحياة الطبيعية وإعادة بناء ما تم تدميره. وقد شدد المشاركون على الضرورة الملحة لكسر دائرة التدمير والإعمار في غزة وطالبوا إسرائيل بالاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ووقف استهداف أو تدمير البنية التحتية المدنية والاقتصادية لغزة أو اتخاذ أي إجراء يؤثر بالسلب على حياة الفلسطينيين في غزة.

* تُعمّم أيضاً تحت الرمز A/63/748-S/2009/123.

ورحب المشاركون بالتجاوب المكثف من جانب المجتمع الدولي للاحتياجات الإنسانية الفورية للشعب الفلسطيني في غزة التي تسببت فيها الأعمال العدائية العسكرية، وحثوا المانحين على الاستمرار في توفير الدعم لهذه المتطلبات الضرورية، بما في ذلك ما يتم من خلال عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة. وأكد المشاركون على الحاجة إلى أن يكون ضخ هذه المساعدات وفق المبادئ الإنسانية الرئيسية من عدالة ونزاهة ووفق الاستقلالية العملية.

ورحب المشاركون كذلك بالخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة الإعمار لغزة، التي تمثل الاستجابة التي تمت بالتنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها المحليين والدوليين إزاء الدمار الذي لحق بالفلسطينيين في غزة. كما أكدوا على أن الخطة سترتبط بشكل واضح بالأولويات التي عُرِضت في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية والتي تم إطلاقها في مؤتمر باريس للمانحين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وشددوا على أن الخطة ستمثل الأساس لحشد موارد وجهود المجتمع الدولي والمانحين للاستجابة للاحتياجات التي عرضتها السلطة الوطنية الفلسطينية لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ولهذا الغرض، تعهد المشاركون بمبلغ ٤,٤٨١ مليار دولار أمريكي للعامين القادمين، والتمروا بالبدء في توزيع هذه التعهدات في أسرع وقت ممكن من أجل سرعة التأثير على الحياة اليومية للفلسطينيين.

وأعرب المشاركون عن نيتهم في ضخ مساعداتهم للخطة من خلال "حساب الخزانة الموحد"، وكذلك من خلال الآليات والصناديق الدولية والإقليمية القائمة بالفعل، وبالأخص آلية المفوضية الأوروبية وصندوق البنك الدولي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وبنك التنمية الإسلامي وعملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة. كما رحبوا باستعداد الاتحاد الأوروبي لوضع آلية المفوضية الأوروبية، التي تقدم دعماً مستهدفاً للسلطة الفلسطينية لمواجهة تكاليفها المحددة المحددة، ولإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار العام، تحت تصرف مجتمع المانحين الدوليين.

وأكد المشاركون على أهمية التنسيق الشامل لعملية إعادة الإعمار بهدف تعظيم توظيف الموارد المتعهد بها والمتوفرة، وتجنب ازدواجية الجهود أو استخدام المساعدات بشكل لا يليق الأولويات التي حددتها السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، نوهوا بالدور الهام الذي تلعبه لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وأبرزوا المهمة المنوطة باجتماعها القادم الذي سيوفر للمانحين الرئيسيين الفرصة لمزيد من التنسيق ومواءمة سياساتهم مع الاحتياجات الفلسطينية.

وقد شجع المشاركون الطرفين وأعربوا عن أملهم في قيام الفلسطينيين والإسرائيليين بسرعة استئناف محادثات سلام جادة بينهما بهدف إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.

كما اتفق المشاركون على الحاجة إلى متابعة الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمر.
